روسيا في ضوء التحولات الرأسمالية الجديدة

د. أشرف الصباغ
باحث متخصص في الشأن الروسى

مقدمة :

نجحت روسيا في الفترة ما بين عامي ٢٠٠٠ و ٢٠١٢ في تجاوز العديد من الأزمات، وتمكنت من تحقيق معدلات نمو لا بأس بها، علاوة على تسديد ديونها وزيادة جانب من ودائعها في الدول الغربية وفي سندات الخزانة الأمريكية والاندماج النسبي في الأسواق المالية العالمية.

لقد تمكنت روسيا خلال ١٢ عاما من إنهاء حربين داخليين، وتخلت تماما عن الأيديولوجيا السوفيتية، واستبدلت نخب التسعينيات المالية بنخب جديدة، وأجرت تحولات صناعية وتسليحية كبيرة في مؤسساتها، ونجحت في تحويل أوروبا إلى سوق للغاز الروسي، بل وتمكنت من تحويل الغاز إلى سلاح فعَّال، وفعلت كذلك مع القمح، ومع ثروتها البشرية في مجال السياحة، لتستخدم كل هذه العوامل كأوراق ضغط أو أسلحة غير مباشرة لتنفيذ سياساتها وتحقيق مصالحها. وربما كانت كل هذه المؤشرات هي أحد دوافع الغرب للإبقاء على بعض القيود الاقتصادية القديمة مثل قانون "جاكسون – فينيك" الذي فرضته عليها الولايات المتحدة وحلفاؤها في مطلع سبعينيات القرن العشرين لتحرمها إلى الآن من أنواع معينة من التقنيات الرفيعة والصناعات الحيوية، إضافة إلى قوانين وعقوبات وقيود أخرى كثيرة لم يرفعها الغرب عن روسيا على الرغم من شهور العسل الطويلة طوال فترة تسعينيات القرن العشرين والسنوات الأولى من الألفية الثالثة..

بداية من عام ٢٠١٣، دخلت روسيا إلى منطقة الصراع الحقيقي على أرضية النسق الرأسمالي العالمي الجديد مع بقية القوى الرأسمالية التقليدية. وكان من

الطبيعي أن تصطدم طموحات روسيا بالعديد من العقبات، وتدخل في مواجهات وأفخاخ ومصائد، وتتورط في مغامرات وفقا لنمط تطور الرأسمالية التقليدي، ووفقا لعدد من العوامل التي تتعلق بالأنساق الرأسمالية الجديدة، سواء في ما يخص تصريف التراكمات المالية والبحث عن مناطق نفوذ، أو الصراع على مناطق نفوذ قديمة، لتصريف الخامات والأسلحة، إضافة إلى البحث عن مصادر للتقنيات الرفيعة التي يحرمها منها الغرب كما حرم الاتحاد السوفيتي من قبل.

المشهد الراهن يكاد يعكس نسق العلاقات القديمة بين الاتحاد السوفيتي "الاشتراكي" والغرب "الرأسمالي". وتتجه العلاقات، أو بالأحرى بدأت العلاقات بين روسيا ما بعد السوفيتية والغرب تسير نحو مزيد من التدهور، سواء بسبب أوكرانيا أو سوريا أو البلطيق أو كوريا الشمالية أو البلقان، أو بسبب معركة طرد الدبلوماسيين بين موسكو والعواصم الأوروأطلسية. والمسألة الأخيرة بالذات تبدو كرسالة سياسية متبادَلَة. غير أن استمرار التصعيد أصبح يهدد عمليا بإعادة العالم إلى ذلك المشهد الدولي المرعب في زمن الصراع بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة، وفي مركزه بطبيعة الحال الحرب الباردة وسباق التسلح وتوزيع مناطق النفوذ.

في زمن صراع، ما قبل انهيار الاتحاد السوفيتي عام ١٩٩١، كانت موسكو تعيش مستويات مختلفة ومتباينة من القطيعة مع الدول والمؤسسات الغربية وغير الغربية أيضا. والمعروف أساسا أن الغرب يمثل مركزا للتطور العلمي والتقني، ويعتبر مركزا ماليا واقتصاديا وتجاريا، أو في أسوأ الأحوال يقتطع لنفسه الجزء المهيمن عمليا على هذه المراكز. ونعرف أيضا أن تلك القطيعة بدرجاتها وأنساقها وأفخاخها المتباينة أثَّرَت بشكل غير عادي على الاتحاد السوفيتي والعديد من دول ما كان يسمى بـ "الكتلة الشرقية" أو "دول حلف وارسو". وكانت النتيجة، هي ضعف اقتصاداتها، وتأخر تطورها العلمي – التقني والصناعي، وتخلف أدوات الانتاج وعلاقاته أيضا.

بطبيعة الحال، كان الاتحاد السوفيتي يهرب من ذلك الحصار نحو تعزيز علاقاته ومواقعه مع دول شرق أوروبا وبعض دول الشرق الأوسط وأمريكا اللاتينية. إلا أن هذه الدول كلها مجتمعة لم تمنح السوفييت البدائل والعوامل والأدوات المناسبة عن العلاقات مع الغرب، وهو ما كان من شأنه أن يساهم في التطوير على المستويين

الداخلي والخارجي في عدد من المجالات المهمة، وعلى رأسها مجال التقنيات الرفيعة وتحديث الصناعات. وبالتالي، كانت النهاية الحتمية و"الطبيعية" للدولة السوفيتية وكتلتها الشرقية في "حلف وارسو".

اليوم، ومع كل المشاكل والأزمات الي كانت في حقبة الاتحاد السوفيتي، يختلف وضع روسيا الجديدة عن ما كان عليه وضع الاتحاد السوفيتي السابق. فهي لا تهيمن على دول أوروبا الشرقية، وخسرت الكثير من مواقعها في آسيا وأفريقيا وأمريكيا اللاتينية. وباتت دول الجوار التاريخي (جمهوريات آسيا الوسطى وما وراء القوقاز) التي كانت تمثل الحديقة الخلفية لروسيا، باتت أكثر قربا من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، وربما تابعة لهما بدرجات مختلفة، وذلك في ما يخص جورجيا وأوكرانيا، وأذربيجان ومولدوفا بشكل جزئي. أما دول مثل طاجيكستان وقيرغيزستان فهي تعيش على موارد روسيا في الأساس ولديها مشاكل لا حصر لها، أي أنها تمثل عبأ ثقيلا.

منذ عام ٢٠١٣ دخلت العلاقات بين روسيا والغرب إلى نفق طويل رمادي اللون، سواء بسبب الأزمة الأوكرانية أو بسبب ما يجري في منطقي البلطيق والبلقان أو في شرق أوروبا، وجاءت أزمة تسميم عميل الاستخبارات العسكرية الروسية السابق سيرجي سكريبال وابنته في بريطانيا والتى اندلعت فى مارس الماضى تعد ازمة كبرى، وبات المشهد مشابها إلى حد كبير (على الأقل إلى الآن) لمشهد الصراع بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة.

فقد قامت روسيا خلال السنوات العشر الأخيرة، بمشروعات عملاقة وطويلة الأمد مع العديد من الدول في الغرب والشرق: مشروعات ترانزيت للغاز، وبناء مفاعلات نووية، وتوريد أسلحة، وإقامة مناطق صناعية وأخرى للتجارة الحرة، ومنح بعض الدول قروضا ضخمة طويلة الأجل مرتبطة عموما بتنفيذ العديد من تلك المشاريع السابقة، بينما تتزايد المخاوف من أن يقوم الغرب باتخاذ خطوات وإجراءات أكثر قسوة وصرامة ضد روسيا، من بينها ما ألمحت إليه رئيسة الوزراء البريطانية تيريزا ماي بشأن حظر تداول السندات الروسية في السوق البريطانية. وهذه عملية تستفيد منها وزارة المالية الروسية لتغطية عجز الميزانية وتمويل مشاريع عديدة ضمن الخطة

الاقتصادية للحكومة، إضافة إلى أن تلك السندات توفر أحد البدائل المهمة للمصارف والبنوك الروسية عن التمويل الخارجي، وبطبيعة الحال فقد فقدت روسيا فوائد وعوائد ضخمة بعد إقرار الغرب عقوباته عليها منذ عام ٢٠١٤ بسبب الأزمة الأوكرانية، وهو ما حَدَّ أيضا من إمكانية استفادة مصارفها وبنوكها من منتجات الأسواق المالية الغربية وأدواتها وبرامجها.

هناك أيضا مشروعات روسية كثيرة مؤجلة مع العديد من الدول الغربية، وبالذات في ما يتعلق بالغاز الروسي وطرق نقله، ومن ثم لن يترك الغرب يد روسيا مطلقة في هذه المشروعات (في حال تنفيذها) بل سيحد من سطوتها وهيمنتها بموجب مواثيق وقوانين وتوازنات قوى، كما أن روسيا على استعداد للتضحية بموارد كثيرة لكي لا تفقد حليفها التركي على الأقل في المديين القريب والمتوسط، وهو ما ينطبق بدرجات معينة على حليفها الإيراني، عدا ذلك لا حلفاء أو شركاء حقيقيين لروسيا التي تنزلق إلى نفس الزوايا الضيقة التي انزلق عليها الاتحاد السوفيتي، ولكن ليس من مصلحة الغرب إطلاقا القضاء على روسيا أو تفكيكها، كما تروِّج لذلك الآلة الإعلامية الروسية في الداخل لأسباب معروفة. كل ما في الأمر أن الغرب يريد روسيا بمواصفات معينة: لا قوية ولا قادرة على المنافسة، ولا ضعيفة إلى حد التفتت. المهم في هذا المقام، هو أن موسكو تعرف ذلك جيدا، وفي الوقت نفسه لا تستطيع التراجع عن سيناريوهاتها أو الحد من طموحاتها. والأكثر أهمية وخطورة، هو أن الغرب نفسه يدفع في هذا الاتجاه بقوة، الأمر الذي يلقي بظلال الشك (أو هكذا يريد الغرب) على قدرات روسيا في الوفاء بتعهداتها والتزاماتها نحو تنفيذ المشروعات الكبرى مع الدول الأخرى، وخاصة تلك المشروعات التي تقوم هي بتمويلها كليا أو جزئيا.

في الحقيقة، المسألة تبدو أكثر عمقا وتعقيداً إذ أن روسيا، بانهيار الاتحاد السوفيتي وتجاوزها السنوات العشر التالية لذلك الانهيار الكبير، وضعت قدمها على أولى عتبات الصراع الكبير في الساحة الرأسمالية الدولية كقوة صناعية ذات قدرات عسكرية ونووية لا يستهان بها، وتمكنت عمليا، خلال ٥ – ٨ سنوات، من الانضمام إلى مجموعة السبع الكبار، وأنشأت مجالس مهمة مع حلف الناتو، واستعادت بعض

نفوذها في المحافل الدولية. وسمح لها الغرب بدخول أسواقه المالية عبر عمليات معقدة، ولكن يبدو أن الأزمة المالية والاقتصادية العالمية في عام ٢٠٠٨، كانت نقطة تحول في علاقات القوى الرئيسية في المنظومة العالمية من جهة، وبين روسيا وتلك القوى من جهة أخرى، فروسيا كانت تواصل التحرك على مسار "الرأسمالية المتوحشة" على مستوى الداخل، وتسعى للحفاظ على بعض المكاسب، على مستوى الخارج، بعيدا عن التناقضات الرئيسية في المنظومة الرأسمالية الدولية في ظل تلك الأزمة. ولا يمكن تجاهل دخول روسيا إلى ساحة الشركات والمؤسسات الضخمة العابرة للقارات والقوميات. فأصبحت تنافس في مجال الغاز وتصدير الأسلحة. الأمر الذي أثار قلق الغرب والقوى الرأسمالية التقليدية التي تمتلك جذورا رأسمالية.

يبدو أن موسكو كانت متعجلة للدخول إلى صراع لا تملك فيه التقاليد الراسخة والجذور الضاربة في التاريخ، وإنما كانت تمتلك فقط الأدوات، وإن كانت هذه الأدوات غير مكتملة، وازداد قلق الغرب عندما بدأت روسيا تتحرك في اتجاه منظمة التعاون الإسلامي وجنوب شرق آسيا، وبدأت علاقاتها مع أوكرانيا في التدهور، ثم الحرب مع جورجيا عام ٢٠٠٨. كل ذلك تزامن تقريبا مع الأزمة المالية والاقتصادية التي رافقتها انتقادات قاسية من النخب الرأسمالية للمنظومة الرأسمالية نفسها. أي أن النخب الرأسمالية وكبار رجال الأعمال وطواغيت المال الدوليين الكبار كانوا يصبون جام غضبهم على المنظومة، ربما منذ مطلع الألفية الثالثة، ولكن هذا الغضب تضاعف بشدة مع تلك الأزمة، كل ما هنالك أن النخبة الرأسمالية كانت قد أدركت بيقين غير مسبوق أن المسافة بين النخب وقاطرات المال والأعمال وبين المنظومة الرأسمالية نفسها قد اتسعت، وأصبحت المنظومة بشكلها الحالي تشكِّل عائقا. ولكن الروس تعاملوا بسطحية شديدة مع انتقادات النخب الرأسمالية لمنظومتهم الأم، حيث تصوروا أن الرأسمالية العالمية تنهار، وأن النخب تنقلب على المنظومة، وعادت إلى الأجواء خطابات مرحلة ثلاثينيات القرن العشرين التي رافقت الأزمة المالية والاقتصادية في الولايات المتحدة، وكان الاتحاد السوفيتي يرقص طربا ويتغنى بقرب انهيار الرأسمالية. وفي نهاية المطاف، انهار الاتحاد السوفيتي، وتمكنت الرأسمالية من تجديد خلاياها وتجاوز

محنها، سواء بحروب عالمية أو حروب أخرى إقليمية وعوامل مختلفة تتعلق بطبيعة المنظومة الرأسمالية وعوامل تطورها.

بداية من عام ٢٠١٣، اتخذت روسيا مسارا مغايرا تماما لما كانت عليه. وتزامن ذلك مع الفترة الرئاسية الثالثة للرئيس فلاديمير بوتين، وذلك بعد أن شغل منصب الرئاسة لفترتين متتاليتين كل منهما ٤ سنوات (من عام ٢٠٠٠ إلى عام ٢٠٠٨)، ثم جاء الرئيس دميتري ميدفيديف (من عام ٢٠٠٨ إلى عام ٢٠١٢) حيث أجرى تعديلات دستورية تتعلق بتغيير فترة الرئاسة من ٤ سنوات إلى ٦ سنوات، فأصبح من حق بوتين العودة إلى الكرملين مرة أخرى، وعاد بوتين بالفعل وسط الأحداث التي اندلعت مع بداية يناير ٢٠١١ في عدد من دول الشرق الأوسط، وكذلك أحداث أوكرانيا في عام ٢٠١٣، وانتبهت موسكو إلى أن الغرب يسعى إلى تغيير حدود مناطق تأثيره ونفوذه، وتوسيعها، سواء عبر ما يجري في الشرق الأوسط، أو في أوكرانيا، أو عبر تغيير موازين القوى في شرق أوروبا ومنطقة البلطيق ومناطق جنوب وجنوب شرق آسيا. فسارعت روسيا بضم شبه جزيرة القرم وسيفاستوبل، ونشر منظوماتها الدفاعية في البلطيق وجزر الكوريل، ونشر قواتها في سوريا، وذلك بعد أن خسرت العراق وليبيا، وأدركت أنه يتم إزاحتها تدريجيا من المنطقة عموما، ومن الدول التي كانت لها علاقات تقليدية مع الاتحاد السوفيتي.

لاشك أن هناك أسبابا كثيرة معلنة لتدهور العلاقات الروسية مع الغرب (الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وحلف الناتو)، ولكن السبب الحقيقي الذي لا يجد مساحته الحقيقة، هو الطموحات الروسية ودخول موسكو على خط المنافسة الحقيقية بعد أن امتلكت شركات متعدية القومية وأرصدة مالية ضخمة. وفي نهاية فترة إدارة الرئيس الأمريكي باراك أوباما كانت العلاقات بين موسكو وواشنطن وصلت إلى الحضيض لأسباب كثيرة معلنة. وجاءت إدارة الرئيس دونالد ترامب بملفات تتضمن العلاقات مع الصين وروسيا، والدرع الصاروخية، والمنافسة فى أسواق السلاح، والصراع على مصادر الطاقة وطرق نقلها، وتقليص الأسلحة الاستراتيجية الهجومية، والملفين النوويين الإيراني والكوري الشمالي. هذا إضافة إلى أحد أهم الملفات الرئيسية، ألا

وهو ملف تصريف الفوائض المالية للشركات والمؤسسات الأمريكية والأوروبية العابرة للقارات، والبحث عن مناطق جغرافية جديدة لتشغيل هذه الفوائض.

لقد نشر موقع "ليبيرتى بوليتيك" الفرنسي تحليلا أكد فيه أن روسيا تنوى استعادة الوجود السوفيتي السابق في الشرق الأوسط عبر الوصول للسواحل الليبية، وذلك بعد ضمان وجودها في القرم، وتحسن علاقتها مع تركيا، مرورا بالمصالح الاستراتيجية التي ضمنتها فى سوريا. وأوضح التقرير أن موسكو سعت خلال الفترة من عام ٢٠١٣ إلى عام ٢٠١٦ إلى إعادة خلط أوراقها السياسية المتوسطية، مستغلة بذلك التراجع الأمريكي في عهد باراك أوباما، والمشاكل والأزمات التي حدثت في منطقة الشرق الأوسط، واستطاعت موسكو الاستفادة من الثغرات التي وقعت فيها واشنطن خلال السنوات الأخيرة، وتمكنت من استقطاب أنقرة بشكل مؤقت وتكتيكي لصفها، رغم توتر العلاقات معها بسبب إسقاط المقاتلة الروسية في نوفمبر ٢٠١٥، بينما احتضنت واشنطن المعارض التركي فتح الله جولن، وساعدت أردوغان على البقاء في السلطة إبان الانقلاب ضده، وهو ما سيجعله يرد الجميل لفترات طويلة مقبلة.

من جهة أخرى، لاحظ التقرير الفرنسي أن عودة شبه جزيرة القرم إلى روسيا عام ٢٠١٤، تعتبر أولى الخطوات التي مكّنت موسكو من التحرك والاستفادة من التجاهل الغربي، رغم فرض حزمة من العقوبات الاقتصادية على الاقتصاد الروسي بسبب هذه الخطوة، إلا أن ذلك لم يثن موسكو عن استكمال حلمها نحو المنطقة المتوسطية الجديدة والشرق الأوسط عموما. وبالتالي، فإن موسكو ضمنت لنفسها ملاذا لقاعدة بحرية روسية دائمة، كخطوة أولى للانطلاق نحو مياه البحر المتوسط.

وتطرق التقرير إلى كيفية انتقال روسيا للمرحلة الثانية من مخططاتها، حيث سارعت إلى حفظ قواعدها البحرية والجوية على السواحل السورية في طرطوس واللاذقية، التي تعتبر من أقدم قواعد الاتحاد السوفييتي السابق في المنطقة، في ظل التحالفات الجديدة بين موسكو وأنقرة، والتي ضاعفت حرية الملاحة الروسية في الممرات البحرية، وهى رسالة تركية غاضبة للدول الأوروبية، بسبب التوترات القائمة بين الطرفين.

هذا التقرير المهم، أوضح أيضا أن موسكو لم تستثن القاهرة من تحالفاتها الجديدة، حيث ضمنت الدبلوماسية الروسية قيام توافقات وتحالفات مع مصر، فى ظل الاضطرابات الجيوسياسية التي تشهدها المنطقة بشكل عام. وخلص التقرير إلى أن وصول البحرية الروسية الدائم إلى مياه البحر المتوسط، لا يزال يعتبر أحد أهم نتائج التدخل العسكري الروسي في سوريا، معتبرا أن هذا النجاح الذى تراه موسكو فى الوصول إلى دول حوض المتوسط، لم يحققه حتى الاتحاد السوفييتي السابق.

هذا الحصاد الروسي يتواصل في ليبيا أيضا، إذ بدأت موسكو تستعيد جزءا من دور الاتحاد السوفيتي، وباتت قبلة لحفتر القائد العام للجيش الوطنى الليبى وفايز السرَّاج رئيس حكومة الوفاق الوطنى الليبية في وقت واحد رغم ما بينهما من تعارض سياسي. وهو ما يجعل روسيا لاعبا غير بسيط فى المعادلة الليبية التي لا تتعلق فقط بأمن دول الجوار (مصر وتونس والجزائر)، بل وبأمن أوروبا نفسها. إن روسيا تسعى لتحويل هذه النجاحات بالذات ليس فقط إلى أوراق جيوسياسية، بل وأيضا إلى أوراق اقتصادية وجيو- اقتصادية، باستخدام كل الإمكانيات والأدوات الممكنة من القمح إلى السياحة، ومن الأمن إلى القروض طويلة الأجل.

وفي ما يتعلق بالدور الروسي، فإن روسيا تسعى لحماية أكثر من ١٠ مليارات دولار من الصفقات والاستثمارات الروسية. والمعروف أن ليبيا أعلنت في يناير عام ٢٠١٠، عن صفقة أسلحة مع روسيا بقيمة ١,٨ مليار دولار. وبعد ذلك اتفقت الدولتان على رفع قيمة التسليح لتصل إلى ٢,٤ مليار دولار، شاملةً طائرات مقاتلة، مع مجموعة من طائرات النقل العسكري، ودبابات وصواريخ دفاع جوي. وقبل هذه الصفقة بعامين، أي في عام ٢٠٠٨، أعلن الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، وكان حينها رئيسا للوزراء، إلغاء ديون تقدر قيمتها بـ٤,٥ مليار دولار، معظمها خاصة بصفقات عسكرية سابقة، كما تم توقيع عقود بشراء كميات كبيرة من الأسلحة الروسية، مع صيانة العتاد الحربي لليبيا. وهو عتاد في معظمه، إن لم يكن كله، سوفيتيا. وخلال زيارة بوتين لطرابلس في أبريل ٢٠٠٨، أعلنت روسيا فعلا إلغاء هذه الديون، بينما التزمت ليبيا في المقابل بشراء كميات كبيرة من الأسلحة الروسية،

وهناك أمران مهمان في هذا الصدد:

الأمر الأول: يتلخص في زيارات المشير خليفة حفتر لموسكو، وتردد ممثليه على العاصمة الروسية خلال السنة الأخيرة، حيث دارت المباحثات فيها عن ضمانات لتوريد أسلحة روسية إلى ليبيا، في حال اجتهدت موسكو لرفع حظر توريد الأسلحة عن ليبيا،هذا إضافة إلى دعم حفتر ضمنيا، ولكن لا أحد يعرف بالضبط دعمه إلى أي حدود: هل للتخلص من منافسيه فقط وتركه لإكمال طريقه، أم لإيصاله إلى الحكم، ورعايته بشكل أو بآخر على غرار ما يحدث في سوريا؟! وهل سيسعى حفتر إلى لعب دور بشار الأسد في ليبيا؟ هذه هي الأسئلة التي تتردد حاليا، وبصيَغ مختلفة، في العديد من الأوساط الدبلوماسية والعسكرية، وفي دهاليز مراكز القرار شرقا وغربا.

إن الخسائر التي أسفرت عنها التجربة السورية، حتى عام ٢٠١٥ ووفق خبراء الأمم المتحدة، تقدر بأكثر من ٤٥ مليار دولار، وسوف تتطلب عودة سوريا إلى ما كانت عليه قبل ٢٠١١، أكثر من ٣٠ سنة، ولا أحد يستطيع إلى الآن تقدير حجم الأموال اللازمة. ولكن هذه المعلومات لصالح المشير حفتر الذي يمكنه أن يمثل حماية لمصالح عدد من الأطراف المتناقضة والمتصارعة، وفي حال عدم تحقق مثل هذا الهدف، فإن المعلومات السابقة تعتبر حافزا لحفتر للتوجه نحو روسيا لحسم الأمر لصالحه، وهنا تصبح احتمالات السيناريو السوري واقعية للغاية.

بعض التقارير المهمة يرى أن المعطيات التي توفرت في سوريا، قد تتوفر في ليبيا، وربما يكمن الاختلاف هنا في الوجود الفرنسي القوي سياسيا وإعلاميا وعسكريا واقتصاديا في الأراضي الليبية، وحيازة باريس لأهم عقود النفط والغاز بعد مساهمتها في إطاحة بمعمر القذافي، ودخول قوات حلف الناتو على الخط. وربما هذا هو سر التعاون الفرنسي الوثيق مع الولايات المتحدة في سوريا والعراق، وعدم اعتراضها على أي خطوات لواشنطن، وذلك على أمل أن تترك لها الأخيرة هامشها الذي تطمح إليه في ليبيا وجوارها الأفريقي – الفرنسي التاريخي.

ولكن تقارير أخرى مهمة أيضا، ترى أن الروس أمام فرصة لتمديد الحلف الإيراني السوري إلى مصر وليبيا ومناطق من أفريقيا، ولعل العامل التاريخي مع القذافي،

ومساحة ليبيا الواسعة، وموقعها كبوابة نحو الصحراء الأفريقية، بالإضافة إلى الظرف الأمني والعسكري المتوتر، ربما يزيد من حظوظ روسيا في بسط الهيمنة الدولية أكثر. وهذا الكلام لا يستثني الصراع الروسي – الأوروبي، أو الروسي – الأمريكي، سواء في حوض المتوسط، أو على اليابسة.

الأمر الثاني: هو أن موسكو بحاجة إلى توسيع وجودها في المياه الدافئة، خاصة وأنها باتت موجودة، وفق الأمر الواقع في سوريا، وبالتالي فالأمور تتجه إلى إيجاد مواطئ قدم أخرى على الساحل الشمالي لأفريقيا، وتحديدا في مصر وليبيا، وهو ما ظهر في شكل تسريبات وتصريحات غير واضحة المصادر، ونفته كل من القاهرة وموسكو، ولكن في كل الأحوال، يعرف الجميع أن القطع البحرية الروسية تتجول في البحر المتوسط، وأنها اقتربت من السواحل الليبية، واستضافت حفتر على متن إحداها.

ومن ثم فإن الخرائط المتعلقة بالمضايق البحرية، توضِّح بأن أمام الروس خيارين: أولهما نحو البحر المتوسط مرورا بتركيا، وهو "ما قد" يُفسر التفاهم الروسي التركي. وثانيهما، يتعلق بالصراع في المحيط الهندي وبحر اليابان، خاصة مع وجود قوتين نوويتين هما الصين والهند، مع حضور قوي للولايات المتحدة في اليابان وكوريا الجنوبية. كما يعاني الروس من التضييق الموجود شمال أوروبا، خاصة بالمياه الدنماركية والنرويجية التي لم تسمح أثناء الحرب الباردة بتزويد حاملات الطائرات الروسية بالوقود، أو استعمال المياه الإقليمية في التحرك باتجاه المحيط الأطلسي، بالإضافة إلى غياب سواحل بالمحيطات لروسيا، وهي نقطة ضعف جغرافية تعاني منها باستمرار.

وبالتالي، فإن التوجه نحو المياه المتوسطية يشكِّل رغبة كبيرة لروسيا، حيث بإمكانها تقييد الاتحاد الأوروبي شمالا وجنوبا، عبر إعادة التحالف القديم، وبناء جدار سياسي وأمني عسكري مع مصر وليبيا والجزائر، وهي دول ذات مساحة واسعة، وثقل عربي أفريقي بالهيئات والمؤسسات الإقليمية.

ولهذا ليس مصادفة أن تقوم وسائل الإعلام الروسية بين الحين والآخر بتسريب معلومات وأخبار حول تفاهمات روسية – مصرية أو روسية – ليبية بشأن قواعد

عسكرية، وبالتالي، يتطلب الأمر نفي أو تأكيد أو صمت الطرفين المصري أو الليبي. وهذا له معان كثيرة في الدبلوماسية العسكرية، لأن روسيا مثل أي دولة أخرى تناور وتضغط وتقدم وعود وقروض، وتستخدم كل الوسائل الممكنة لتحقيق مصالحها.

وفي الحقيقة، من الواضح أن المشير حفتر يسعى إلى إحياء مذكرة التفاهم التي تم توقيعها عام ٢٠٠٨، والتي تتضمن عقودا في المجالات الاقتصادية والمالية والدبلوماسية والأمنية والعسكرية والتقنية. ولكن ذلك لن يتم إلا بعد رفع حظر توريد السلاح لليبيا، وهو الأمر الذي يبدو صعبا بشكل عام حاليا، ويبدو أصعب أمام روسيا تحديدا في ظل المنافسة الجيو – سياسية والجيو – اقتصادية الحالية في حوض المتوسط وفي الشرق الأوسط، وفي شمال أفريقيا. ولكن حوارات حفتر ومبعوثيه مع موسكو تدور حول هذه الأمور.

كل ذلك يرفع من فرضية الاهتمام الروسي بليبيا كتركة من السهل ضمها للتوسع القائم، كما تسعى موسكو إلى حماية اقتصادها من أزمة الطاقة، بانخفاض أسعار البترول التي تعصف بالدول النفطية، ومن ضمنها روسيا بطبيعة الحال. إضافة إلى الأسباب الاقتصادية المعروفة والموجودة في أساس الصراع في الشرق الأوسط عموما، وفي سوريا والعراق تحديدا.

المسألة هنا باتت تتعلق ليس بالضبط، باهتمام روسيا بليبيا كتركة فقط، وإنما بمخاوف لها أسس واقعية من إمكانية نقل السيناريو السوري إلى ليبيا، أو بالأحرى تحويل ليبيا إلى سوريا أخرى في شمال أفريقيا. وهنا سيكون أول المتضررين، هم دول الجوار الليبي، وبالذات مصر وتونس والجزائر، على الترتيب. ولن تكون ليبيا هي سوريا بالضبط، بل ستجمع بين ٣ سيناريوهات مرعبة حدثت في أفغانستان والعراق وسوريا. وسوف يشتعل البحر الأبيض المتوسط الذي كان يعتبر بحيرة تابعة للدول المطلة عليه، إضافة طبعا إلى أساطيل وسفن الولايات المتحدة التي تقود دول حلف الناتو. وكانت تحركات روسيا فيه نادرة وضئيلة للغاية. ولكن بعد تواجدها في سوريا أصبحت حركتها أكثر، ونجحت في اكتساب مساحة معينة، ولا يمكن لأحد أن يوقف "شهية" روسيا في هذا الصدد، وخاصة على خلفية الصراعات الحالية، والمقبلة. تلك

التي تتعلق بالنفوذ الجيو- سياسي، والجيو- اقتصادي، وبمصادر الطاقة وطرق نقلها.

هناك بالفعل "حنين" للعودة والهيمنة من جانب روسيا "الرأسمالية"، وريثة الاتحاد السوفيتي "الاشتراكي"، ذكرنا جزء منه في البداية، ويمكن أن نلمح أيضا "الصراع الاقتصادي والجيو- اقتصادي" الذي قد يكون الأساس عمليا في إمكانية تكرار التجربة السورية في ليبيا. فعدم تخلي الروس عن الأراضي السورية ليس فقط في الوقت الراهن، ولكن منذ أيام الأسد الأب وما قبله بقليل، يعود إلى الجانب الاقتصادي والتجاري الذي توفره سوريا من موقع جغرافي مطل على المياه المتوسطية من جهة، ورغبة إيران الحليف القوي للروس في مد الغاز الإيراني تجاه أوروبا، وإعادة حصتها في السوق الأوروبية. وما وقعه بوتين والقذافي في السابق من عقود اقتصادية وتجارية وعسكرية، بالإضافة إلى شطب بعض الديون، ورغبة الروس في إنعاش اقتصاد خارج محروقات الأراضي الروسية، يرفع أيضا من فرضية الاهتمام الروسي بليبيا كتركة، وكمساحة جغرافية لتصريف فوائض القيمة والتراكمات المالية. وذلك وفقا لأحدث النظريات حول تطور النظام الرأسمالي بحلول بداية النصف الثاني من القرن الواحد والعشرين. وهو أيضا ما سوف يتحقق عبر تحركات إدارة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، سواء بعلمها أو بدون علمها عن طريق المجموعات والشركات العابرة للقارات. فإدارة ترامب هي الأداة الجديدة لتحقيق هدف التوسع الجغرافي لتصريف الفوائض والتراكمات المالية، وربما سيكون هناك صراع بين الولايات المتحدة وروسيا في هذا الاتجاه الذي يضع كل الأسس الممكنة لصدامات مختلفة الأحجام بين القوى الرأسمالية نفسها. ونحن نرى الآن روسيا وهي تحاول إعادة "الأمجاد" السوفيتية القديمة، ولكن تحت مسميات مختلفة تكمن في جوهر الرأسمالية عموما، ومفاهيم الروس للرأسمالية بشكل خاص. ويظهر ذلك في مساعي موسكو لإيجاد مساحات في المناطق "المعتدلة"، والحصول على صفقات زراعية وتجارية بمناطق أبعد من الحزام الأوروبي الشرقي الذي بات معاديا لروسيا.